

المحاسبة بين المشاركة والالتهام بالازمات المالية

د. ماهر علي حسين الشامام* د. خالص حسن يوسف الناصر**

المستخلص

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية، الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، كما أن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير الأخلاق وقواعد السلوك المهني أدى أيضا إلى آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية والدولية، فالأزمات المالية العالمية كان لها اثر مباشر في إضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين ولاسيما أن البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من أسباب نشوء الأزمات، الأمر الذي استلزم من الجهات المهنية والحكومات التدخل لمواجهة هذه الأزمات، وعليه تتمثل مشكلة البحث في أن مهنة المحاسبة أصبحت موضع انتقاد من قبل العديد من رجال السياسة والاقتصاديين على أساس أنها السبب في حدوث الأزمات، مما اسهم في إضعاف موقفها في المجتمع.

Accountability between participation and accusation of financial crises

Abstract

The business environment is distinguished by continuous development in the various financial transactions which give it high levels of challenge and complexity, and the financial collapses lack of commitment to standards of ethics and rules of professional conduct also have led to negative effects on the local and international economies.

The global financial crises have a direct impact on weakening the trust of accounting and accountants in particular, and some charge with the accounting profession as one of the causes of the crisis, which require the professional representatives and governments to intervene to face these crises. So the research problem that the accounting profession has become the subject of criticism by many politicians and economists on the basis of it in the cause of crises, which contributed to the weakening of its position in society.

Key words: Financial crises.

* استاذ مساعد - قسم المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل
** مدرس - قسم المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

مقدمة

ان البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية وغيرها من المتغيرات البيئية تستمر تغيراتها في البلدان المختلفة، والتي بدورها انعكست على المحاسبه، وبما ان المحاسبة تعمل في تلك البيئات فأنها من الضروري ان تستجيب للتغيرات التي تحصل في تلك البيئة فالمحاسبة بطبيعتها محليه التطبيق فانها سوف تكون نتاج لبيئتها، اي انها تتأثر الى حد كبير وتؤثر بالبيئة، ولهذا فانها تتكيف من حيث الشكل مع بيئة كل بلد وتعكس سماته الخاصة الفريدة والمميزة. وبما ان بيئة الاعمال تمتاز بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية الامر الذي اضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، كما ان الانهيارات المالية المفاجئة كان لها اثار سلبية على الاقتصاديات المحلية والدولية، فالازمات المالية العالمية كان لها اثرا مباشرا في اضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين ولا سيما ان البعض اتهم مهنة المحاسبة بأنها من اسباب نشوء الازمات، الامر الذي استلزم من الجهات المهنية والحكومات التدخل لمواجهة هذه الازمات والتحديات من خلال تعديل القوانين والتعليمات التي تنظم المهنة والاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة والهدف من كل ذلك هو اضافة المصداقية على البيانات المالية.

مشكلة البحث

وجهت الى المحاسبة العديد من التهم بكونها السبب الرئيس في نشوء الازمات المالية الامر الذي يستوجب الوقوف على حقيقة هذه الاتهامات وعليه فأن مشكلة البحث تتلخص في التساؤلات الفكرية الآتية:

- 1- هل كانت المحاسبة احد اسباب نشوء الازمات المالية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، فهذا يقودنا الى الاسئلة الفكرية الآتية:
 - هل القصور في المعايير المحاسبية؟
 - هل هناك عدم التزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة؟
 - هل المحاسبة غير قادرة على مواكبة التطورات المالية؟
- 2- هل الازمات المالية تنشأ لاسباب ليست محاسبية؟ اذا كانت الاجابة بنعم فهذا يقودنا الى التساؤلات الفكرية الآتية:
 - هل الابتكارات المالية هي سبب نشوء الازمة المالية؟
 - ما هودور المحاسبة من هذه الابتكارات المالية؟
 - هل البنية الاقتصادية والقانونية والسياسية كانت هي السبب؟

هدف البحث

يهدف البحث عن الحقيقة وراء نشوء الازمات المالية وهل كانت المحاسبة هي احد هذه الاسباب وما هوتاثير المحاسبة في نشوء هذه الازمات اي بمعنى ما هومدى مشاركة المحاسبة في نشوء هذه الازمات.

اهمية البحث

- 1- تناول البحث واحدا من الموضوعات المثيرة والتي اخذت حيزا كبيرا من اهتمام الجهات التشريعية في البلدان المتقدمة خاصة بعد ازمة 2001 و2008
- 2- التركيز على اهم التطورات التي طرأت على مهنة المحاسبة بعد الازمات المالية

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضيات رئيسية هي:

- 1- ليست للمحاسبة دور في نشوء الازمات المالية
- 2- الاتهام الموجه الى المحاسبة كونها مشاركة في الازمات المالية هي متأية من الجهات صانعة الازمات المالية

منهج البحث

تحقيقا لاهداف البحث تم اتباع المنهج الاستقرائي عن طريق الاستعانة بالكتب والدوريات ومصادر الانترنت، والمنهج الاستنباطي لتحديد العموميات التي تم تضمينها في استنتاجات البحث. لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته فقد تم تقسم البحث الى ثلاثة اجزاء تناول الجزء الاول مفهوم الازمة المالية وخصائصها (مفهوم الازمة المالية، خصائص الازمة المالية، اسباب نشوء الازمات المالية، البيئة ودورها في الازمات المالية) في حين تناول الجزء الثاني دور المحاسب ومسؤولياته تجاه الازمة المالية (قصور المعايير المحاسبية، عيوب المحاسبة، عدم التزام المحاسبين بالاخلاقيات المحاسبية، دور المحاسبة من الابتكارات المالية) بينما تناول الجزء الثالث الخلاصة

اولا. الازمات المالية: المفهوم والخصائص

1-1 مفهوم الازمات المالية

تعددت تعريفات الازمة المالية واجتهد الكثير من الباحثين في وضع تعريفات شاملة عقب حدوث الازمة المالية العالمية الاخيرة في العام 2008، ومن هذه التعريفات "الانخفاض الفجائي في اسعار نوع او اكثر من الموجودات. والموجودات اما راس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية (كالات والمباني)، واما موجودات مالية (مثل حقوق الملكية لراس المال المادي والمخزون السلعي، مثل الاسهم وحسابات الادخار)، او كمشتقات مالية كالعقود المستقبلية (للنفط والعملات الاجنبية). فاذا انهارت قيمة موجود ما فجأة فان ذلك يعني افلاس او انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وتأخذ الازمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الاسهم اوفي عملة دولة ما، اوفي السوق العقاري، او مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك الى باقي القطاعات الاقتصادية (العكر، 2010، 7: 290، 2010، Rotheli). وعرفها باحثون اخرون الازمة بعدة تعريفات منها (الحملوي، 1933: الرزام، 1995: Bieber).

- خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها النظام.
- حدث او تراكم لمجموعة احداث او موقف مفاجئ غير متوقع حدوثه يهدد قدرة الافراد او المنظمات او جزء منها على البقاء.
- حالة تحول في اوضاع غير مستقرة يمكن ان تقود الى نتائج سلبية اذا لم تعتمد اساليب جديدة لاحتوائها.

2-1 خصائص الازمات المالية

تنتم الازمات المالية بمجموعة من الخصائص والاتي اهم تلك الخصائص (المشهداني والشمام، 2010، 160)

- 1- **المفاجئة:** تسبب الازمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها
 - 2- ان التصاعد المفاجئ للازمة يؤدي الى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظرف متوتر وندرة في توافر المعلومات
 - 3- **نقص المعلومات:** حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الازمة؟ ولا يعرف حجم الازمة، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف؟ فضلا عن انها ربما تكون المرة الاولى التي تظهر فيها مثل هذه الازمة
 - 4- **تصاعد الاحداث:** ان توالي الاحداث بسوءة يضيق الخناق على من يمر بالازمة، وعلى صاحب القرار ايضا، فالجسر لا يسقط الا والناس عليه
 - 5- **فقدان السيطرة:** ان جميع احداث الازمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته
 - 6- **حالة الذعر:** حيث تصدر ردود افعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالازمة
 - 7- **غياب الحل الجذري السريع:** فلازمات لا تنتظر الادارة حتى تتوصل الى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل اصلا، بل تهدد بتدمير سمعة المنشأة او الشوكة في غمضة عين، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار اقلها ضررا.
- وتجدر الاشارة بان الازمة المالية العالمية قد فتحت افاق جديدة في النظام الاقتصادي الحديث لتجنب الوقوع في فخ الازمات من جديد، وقد اثارت في الوقت نفسه مجموعة من التساؤلات حول موقع المحاسب من هذه الازمة ومدى مسؤوليته عنها.

3-1 الاسباب وراء الازمات المالية العالمية

ان تشخيص اسباب الازمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصوير الشئ تصويرا سليما ودقيقا ومحايد وموضوعيا هو جزء من تقديم الحل السليم، ويمكن القول ان هناك عدة اسباب وراء الازمة المالية ومن اهمها: (دوابة، 1009، 21: عثمان، 2012، 74-75)

- 1- تعود هذه الازمة الى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المنشآت المالية الامريكية بمعدل فائدة متغير (تزداد كلما رفع البنك المركزي اسعار الفائدة) دون وجود ضمانات كافية.
- 2- كانت نسبة الفائدة حينها متدنية مما شجع على زيادة وتطوير هذه القروض فمنها ما تم منحه لقرض الاستثمار طويل الاجل او المضاربة المرهونة.

- 3- قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة الى سندات متداولة في الاسواق المالية من خلال البيع لشركات التوريد وتم ذلك باستخدام اجراءات وادوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام البنوك ببيع الديون الى مستثمرين اخرين والذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات وتكررت تلك العمليات.
- 4- في خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات تم التأمين عليها للحماية من افلاس البنك اوصاحب البيت مما شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات.
- 5- رغم هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة هذه العقارات اصبحت قيمتها اقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها.
- 6- لم يعد في مقدور الافراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونه فاصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية.
- 7- نتيجة لتضرر المصارف الدائمة من عدم السداد هبطت قيمة اسهمها في البورصة وعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين افلاسها.
- 8- سيطرة على اذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع المودعين من سحب ودائعهم مما انعكس سلبا على سيولة البنوك على الرغم من داخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت ال 500 مليار دولار كما اصبحت الاسواق المالية بالشلل التام.
- 9- توالى الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العجوزات واصيبت كثير من الاسواق بالخسائر واصبح العامل النفسي مرتبطا بالثقة في القطاع المالي برمته.

4-1 العوامل التي ادت الى ان تصبح الازمة الامريكية ازمة عالمية

هناك عدة عوامل ادت الى ان تصبح الازمة المالية الامريكية ازمة عالمية ومن هذه العوامل ما يلي (عثمان، 2012، 73-74):

العامل الاول: من المعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداته نحو(1919) مليار دولار اي ما نسبته (15.5%) من الواردات العالمية وبالتالي فإن الازمة الاقتصادية وظهور بواذر الكساد الاقتصادي في امريكا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الاخرى.

العامل الثاني: ان اصحاب رؤوس الاموال المنتشرة تتواجد استثمارات في اسواق مالية متعددة في العالم، فاذا ما تعرضت اسهمهم في دولة ما للخسارة فانهم سيسحبون اموالهم المستثمرة الى دولة اخرى لتعويض الخسارة او تفاديها.

العامل الثالث: يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة، وهي تعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها او خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار.

وعلى ذلك فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود الى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (سعر صرف ثابت)، لتتوطن في دولة اخرى ذات عملات معومة.

ثانياً. دور المحاسب ومسؤولياته تجاه الازمة المالية

تعتبر المحاسبة نظاماً معلوماتياً متكاملًا، مهمتها تسجيل كل العمليات (الأحداث) المحاسبية وتحليلها وتصنيفها وعرضها بغرض استخدامها من طرف المنشأة ذاتها ومختلف الأطراف ذات المصالح فيها، فهي بذلك تمثل أداة للرقابة واتخاذ القرارات وأساساً متيناً في التخطيط وبعبارة أخرى فالمحاسبة تمثل أداة لقيادة المنشأة وإن المكانة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مرتبطة بتنامي الدور الإعلامي للمحاسبة، فهي تمكن الإدارة والمستفيدين الآخرين من اكتشاف الأخطاء والانحرافات في استغلال موارد المنشأة وتحدد الجهات المسؤولة عنها في إطار الوقاية ومعالجة إفلاس المنشآت، فتعتبر المحاسبة مفيدة إذا ما تم تطبيق نظام معلومات محاسبي يتضمن إجراءات وقائية دائمة وإن أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس تتجلى أكثر عند استخدام طريقة التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرائق وأكثرها فاعلية (شعيب وزاوي، 2009، 17) فغياب التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي وعدم وجود نظام محاسبي مالي فعال لا يمكن من خلاله التنبؤ بخطر الإفلاس، إذ تشكل المحاسبة نظاماً إعلامياً في حد ذاته، غير أنه يمكن أن يكون لها دور معاكس فقد يؤدي ضعف النظام المحاسبي المطبق إلى قرارات خاطئة نظراً لعدم جودة المعلومات بالإضافة الى ذلك ضعف الهيكل المالي للمنشأة حيث بسبب اللجوء المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية يؤدي الى الوقوع في أزمة سيولة إذا ما عجزت عن إيجاد التمويل الخارجي الكافي وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية، إذ أدت الأزمة إلى فقدان الثقة، وبالتالي رفضت البنوك إقراض بعضها البعض خوفاً من الإفلاس.

1-2 قصور المعايير المحاسبية

ظهرت المعايير المحاسبية لعلاج مشاكل موجودة فعلاً او أحداث حصلت في السابق وتم تهيئة وتكوين وبناء المعيار المحاسبي لها، ومن الامثلة على ذلك هوبعد انهيار "شركة إنرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار رقم 157 الذي اصدره FASB بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement إذ بني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة mark to model قدم المعيار تفصيلاً هيكلياً للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي:

(SASF No. 157)

1- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

2- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع، وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها .

إن المعيار الأمريكي رقم (157) والمعيار الدولي رقم (39) يعالجان قياس الأصول والالتزامات المالية، عن طريق الاعتماد بشكل رئيس على مؤشرات الأسواق المالية سواء كانت أسهم أو سندات متداولة يتوافر فيها صفات النشاط والتسييل، فالمعيار يعالج تطبيق القيمة العادلة في الأوضاع الاقتصادية الطبيعية والمتأزمة، حيث تم الإشارة بشكل واضح إلى معالجة انهيار وتدني قيم السندات credit crisis بأن يكون إثبات التدني والإفصاح عن الخسائر في قائمة الدخل الشامل، على أن تلغى هذه الخسائر في حال ارتفاع قيم هذه السندات مرة أخرى أي بانتهاج أسباب التدني. أما في حالة أسواق الأسهم فإذا تعذر الاعتماد على مؤشر الأسهم في قياس الأسعار، يتم اتخاذ الإجراء البديل وهو معادلات اكتوارية تعتمد على نماذج خصم التدفقات النقدية وهذه النماذج الكمية يمكن تطبيقها لقياس قيم السندات أيضاً.

لقد وصلت المعايير من النضج لتعالج عمليات القياس في جميع الأوضاع الاقتصادية، وهذا يعني انه بموجب طريقة Mark to Market أصبحت المنشآت المالية قادرة على أن تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية، وذلك باعتماد القيمة السوقية لها (libd). وهنا تبدو المسألة بسيطة للوهلة الأولى، فما المشكلة في اعتماد القيمة السوقية؟ لا غبار عليها طالما توافرت سوق نشطة وفاعلة للأصول، لكن للأسف الحال ليست كذلك دائماً، فهناك العديد من الأصول لا توجد لها سوق معلنة تحدد أسعار التبادل الآنية، هنا ظهرت مشكلة القياس وأقرت الهيئات استخدام عبارة القيمة العادلة Fair Value بدلا من عبارة القيمة السوقية، فأحيانا نحتاج إلى تقدير القيمة من خلال استخدام نماذج ومعادلات معينة Mark to Model.

إن القيمة العادلة وفقا لهذا المعيار تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة، إذ إن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي انعكست على قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى.

لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة Mark to Market، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيراً من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، على أساس أن القيمة العادلة تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة، إذ صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق معيار القيمة العادلة، ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بنداً خاصاً بمشروع إعادة النظر في المعيار، وتطلب دراسة وافية

عنه وتطلب من SEC أن تعلق العمل بطريقة Mark to Market، محاسبياً يبدو هذا تدهوراً حقيقياً ويعيد المهنة عقداً كاملاً من الزمن إلى الوراء، فهل كان المعيار جلاداً أم ضحية؟ (دهيم، 2008)، وركزت الدعوات التي طالبت بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على جوانب القصور الآتية:

(Mohr, 2008: Benston, 2008: SFAS 157)

- 1- إن تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا تعتمد على الأسعار السوقية غالباً ما تكون ذات تكلفة عالية.
 - 2- إن القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف بها.
 - 3- إن القيمة العادلة لبعض العناصر من الصعب تحديدها وتتبع التغيرات فيها، وإمكانية التحقق منها.
 - 4- إن تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف الأزمة يؤدي إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإظهار الأصول بحسب قيمتها السوقية المنخفضة، مما يزيد من شكوك المستثمرين ويعرض تلك الوحدات للانحيار.
- لكن فريقاً معارضاً وبدعم من (SEC و FASB و IASB) عارض هذه الدعوة، وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية، وأن تعليق تطبيقها يمكن أن يضر الإبلاغ المالي، وقدموا بعض الآراء التي تؤيد ذلك (IASB 2008, South Florida Business 2008, FASB)

- 1- إن ما لحق بالمنشآت من فشل نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة الناتجة عن الإقراض غير الصحيح وجودة أصول تلك المنشآت وثقة المستثمرين والدائنين، وإن دور المحاسبة اقتصر على عكس حقيقة تلك الممارسات، وإن عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة، ولكن يمكن أن يسهم في تأجيل الإفصاح عنها.
- 2- إن مستخدمي القوائم المالية يؤيدون مفاهيم القيمة العادلة لما توفره من معلومات ذات مصداقية وشفافية عالية، وهو ما يمكنهم من اتخاذ قرارات صحيحة، وينعكس في النهاية على التخصيص الجيد لاستثماراتهم، وإن الحاجة لمعلومات القيمة العادلة تكون أكثر إلحاحاً في ظل ظروف الأزمة المالية.
- 3- أكدت رسالة (Centre for Audit Quality) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ 2008/9/30 بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال، وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.
- 4- أكد (Council of Institutional Investors) والذي يدير أعضاؤه أصولاً بقيمة 3 تريليون دولار أن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقول من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.
- 5- قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سؤالين، الأول: هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRSs؟ والثاني: هل تعتقد بأن الوقف سيزيد

أوينقص من الثقة في النظام البنكي الأوروبي؟ وجاءت النتيجة كما يأتي: الإجابة على السؤال الأول بنعم (21%) وبلا (79%) والإجابة على السؤال الثاني بزيادة الثقة (15%) وبنقصان الثقة (85%).

6- أوضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، وأن معايير القيمة العادلة أدت دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه في حالة أن السوق لم تعد نشطة بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوافرة في الأسواق الأخرى المشابهة، لكن من المهم جداً بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

بناء على الجدل حول القيمة العادلة تم تبني منهجاً وسطاً في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضاً عن أسلوب Mark-Market (مطر، 2009) وصادر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلاً استرشادياً عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما تصبح السوق غير نشطة، وقد أشار إعلان نشر (الدليل الاسترشادي) بأن هذا الدليل يتماشى جنباً إلى جنب مع التقرير الصادر في الشأن نفسه من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ويلاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام إلى تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP. (www.iasb.org).

وعليه يلاحظ ان المعايير المحاسبية كانت لاحقه للازمة وليست سابقة له، مما يولد قناعة ان القصور في المعايير كان بسبب عدم وجود رؤية مستقبلية للأحداث الاقتصادية المتوقعة، مما يعني ان درجة مساهمة المحاسبة – باعتبارها الجهة الرسمية التي تفصح عن الاحداث المالية – في نشوء الازمات المالية هومساهمة محدودة كونها لم تنطرق الى ما سوف تتضمنه الاحداث الاقتصادية المستقبلية من توقعات.

2-2 عيوب المحاسبة

لا يخلو علم من العلوم الاقتصادية خصوصاً من عيوب، وقد تكون هذه العيوب مرحلية او مكانية وخاصة في بيئة اقتصادية معينة، وكون المحاسبة عالمية التكوين وهي بذات اللحظة وطنية التطبيق، يمكن ان يؤشر على المحاسبة جملة من الفقرات التي قد تعد نقاط ضعف في مسالة الازمات المالية، واهمها:

1- عدم وجود رؤية تنبؤية للأحداث الاقتصادية من قبل المحاسبة، اذ ان الاحداث الاقتصادية وتنامي الاسواق الاقتصادية قد ادت الى نشوء وابتكار احداث اقتصادية جديدة وغير معروفة سابقة خصوصاً لدى المحاسبة، مما ادى الى ان تكون المحاسبة غير قادرة على التعامل معها في الوقت الحاضر، ومن امثلة ذلك الابتكارات المالية او ما تسمى بالمشتقات المالية اودوات الهندسة المالية.

2- المحاسبة تعمل في بيئات مختلفة، وهذه البيئات لها قوانينها وتعليماتها التي تتطلب من المحاسبة ان تطبقها، وهذا ادى بالمحاسبة الى عدم قدرتها على الخروج عن هذه القوانين والتعليمات الا بموجب تشريع يحكم ادائها.

3- ايضاً المحاسبة تعمل ضمن معايير وقواعد ومبادئ واجراءات متعارف عليها ومنظمة ضمن اطار مهنة المحاسبة، وهذه لم تتضمن معالجات لحالات غير موجودة مسبقاً وانما تتضمن معالجات للحالات القائمة فعلاً.

4- عدم وجود نظرية محاسبية طويلة الاجل ذات قدرة تنبؤيه او اطار فكري متفق عليه، ادى الى وجود الخلل بالممارسة المحاسبية، والتي بدورها انعكست على الواقع التطبيقي.

3-2 المحاسبين والأخلاقيات المحاسبية

أصبحت الأخلاقيات المهنية تشكل جزءاً رئيسياً من صناعة النموفي المنظمات، عقب ذلك القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها المنظمات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير أخلاقيات مهنية أكثر رقياً، وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والمنظمات (عليوة، 2015، 13)، حيث ينطوي مفهوم أخلاقيات المهنة على معاني متعددة فليس هناك تعريف محدد ودقيق للأخلاقيات فعرفت على انها "مجموعة من المبادئ والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وغير صحيح في عمل المحاسبين، اي انها تحدد ما يجب فعله وما لا يجب فعله من قبل المحاسبين، حيث تقوم اخلاقيات المحاسبة على مبادئ اساسية مثل العدالة والنزاهة والتجرد والاستقامة" (جودي وبن غزال، 2017، 228)، فمن الخطأ اعتبار ان ليس هناك صلة لمهنة المحاسبة مع اخلاقيات المهنة، فالتأثيرات متبادلة خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة في دنيا الاعمال، والاتي اهم العوامل المؤثرة في اخلاقيات مهنة المحاسبة: (نزال، 2014، 25)

1- عدم قدرة المحاسب في تمثيل او ترجمة نشاط المنشأة بصورة دقيقة خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية.

2- نتيجة لعدم تطابق المعايير المحاسبية مع متطلبات السوق (المالية منها على وجه الخصوص) ظهرت نزعة جديدة نحو التلاعب في المعلومات المحاسبية.

حيث تقوم اخلاقيات المحاسبة على مبادئ اساسية مثل العدالة والنزاهة والتجرد والاستقامة، بمعنى ان اخلاقيات المحاسبة تتجه نحو تحقيق العدالة من خلال المعاملة الموضوعية لجميع الاطراف، ونحو الصدق من خلال تقديم تقارير مالية غير مضللة، ونحو النزاهة من خلال الاستخدام المهني للمعلومات والمالية بتجرد ووفق المبادئ المحاسبية، ونحو الاستقلالية من خلال عدم الرضوخ لأي ضغوط تؤدي الى الاخلال بمسؤولياته المهنية، ونتيجة الازمات المالية والاقتصادية المتوالية، وجهت لمهنة المحاسبة والمراجعة كل التهم والانتقادات منها ضعف الجانب الاخلاقي لدى المحاسبين، لذا نلاحظ ان هناك اهتمام كبير من طرف المنظمات المهنية للمحاسبة بضرورة الاهتمام بالأخلاق في المحاسبة من هذه العوامل: (عليوة، 2015، 13)

- الرغبة في رفع مستوى اداء مهنة المحاسبة حيث تشير مختلف الدراسات الى ان هناك علاقة سببية قوية بين الالتزام بالقيم وبين مستوى اداء المحاسب، فتربية المحاسب وتعليمه وتأهيله من ضمانات الكفاءة المهنية والفنية اللازمة لكي يمارس عمله، ففي الاوانة الاخيره لوحظ ان هناك انخفاض في مستوى الاداء، وتبين ان من اسباب ذلك الاهتمام بالجانب المالي والاعتاب ونحوها دون الاهتمام بالجانب الاخلاقي.

- المحافظة على الثقة في المعلومات المحاسبية التي يقدمها المحاسب الى الناس، ومن موجبات هذه الثقة توافر مستوى متميز من الاخلاق الكريمة والسلوك الطيب لدى المحاسبين، وهذا بدوره يحافظ على سمعة المهنة ككل وكذلك على المنشآت التي يعمل بها المحاسب.
- ارتباط مصالح المجتمع والناس جميعا بالمعلومات المحاسبية، فالمحاسب حافظ للمال وامين عليه وشاهد وكذلك ناصح وموجه ومرشد لمالكه، ويتأثر بتقارير المحاسبالعديد من الفئات المعنية بالمالوالاعمال، وهذا يوجب الاطمئنان الى التزام المحاسب بالقيم التي توجب عليه المحافظة على مصالحهم.
- الحاجة الملحة الى تقوية العلاقات المهنية بين المحاسبين بعضهم البعض، وضرورة ضبطها بالقيم الاخلاقية مثل: الاخوة والحب والتعاون والتسامح، وعدم التناحر والتشهير والتعدي والتكالب على المال والسيطرة على المهنة وعدم اعتداء احدهم على الاخر.
- الحاجة الى حماية المهنة من انحرافات بعض اعضائها الذين لايلتزمون بالقيم، وتسول لهم انفسهم بالتزوير والكذب لتحقيق مآرب مادية او شخصية، فعن طريق ميثاق القيم يمكن معاقبتهم امام الجهات المعنية ويكون ذلك رادعا للاخرين، وهذا بدوره يحافظ على سمعة المهنة وحمائتها.

كل هذه العوامل ساهمت ودفعت بالجمعيات المهنية وبالجهات التي لها علاقة بمهنة المحاسبة الى الاهتمام بأخلاقيات المهنة نظرا لدور ولاهمية هذه المهنة بالنسبة للشركات وبالنسبة للاطراف التي لها علاقة بها. وضمن هذا تعمل الهيئات المهنية الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة على وضع مدونة للاخلاقيات هدفها تنظيم سلوك الاخلاقي للمحاسبين، حيث يتأثر هذا السلوك بمجموعة من العوامل منها التشريعات والبيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية.

4-2 موقف المحاسبة من الابتكارات المالية

كان لظهور الابتكارات المالية العامل الرئيس في نشوء الازمات المالية الحديثة والتي تسمى في كثير من الاحيان بالمشتقات المالية كونها تعد كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تتماشى مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والتي احتاجتها المنشآت وخصوصا المالية منها، وقد بدت المشتقات المالية ضرورية مع التغيرات الجذرية الهائلة، التي تتمثل في تغير اسلوب ادارة الموارد الاقتصادية الي النمط الاقتصادي الحر، الى جانب ترابط اسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. هذا الوضع الحديث قد فرض ضغوطا تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للمنشات المالية وبالذات في اسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية، وقد استخدمت المشتقات المالية في إدارة المخاطرة وعمليات المضاربة والحماية (التحوط) اوفي ما يعرف بمحاسبة الحماية، اذ شكلت محاسبة الحماية الوسيلة التي من خلالها تستطيع منشأة الأعمال من إدارة المخاطرة وحتى القيام بعمليات المضاربة اوعمليات الحماية (التحوط) من خلال الاستعانة بما يعرف بالمشتقات المالية.

كانت فكرة استخدام محاسبة الحماية عندما قامت منشآت الأعمال بالتعامل بالمشتقات المالية، أي بمعنى أن السبب الرئيس وراء استخدام محاسبة الحماية المتعلقة بالقيمة العادلة يعود إلى المشتقات المالية، مع العلم إن المشتقات المالية وغير المالية (الأدوات المالية) تعدّ وسيلة بديلة لإدارة المخاطرة المالية وتحقيق موقف المخاطرة المرغوب. وتعدّ إدارة المخاطر المالية جزءاً من إدارة

المخاطرة الكلية، وقد عرفها (Jin & Fang, 2000, 4) بأنها "أي فعل يتم بمجهود، لتغيير المخاطر الناشئة من جراء الخطوط الرئيسية للأعمال" وبهذا الصدد يذكر (Cummins, et al, 1998, 7)

أن هناك أربعة مداخل أو أنشطة لإداره المخاطرة هي:

- من خلال التنوع: أي ان تنوع منشأة الأعمال بعض مواردها إلى مجالات مختلفة بدلاً من التركيز على مجال منفرد.
- بإن منشأة الأعمال تعالج أنماط تكاليفها، لتخفيض المخاطرة الناشئة من تحركات الأسعار غير المفضلة.
- من خلال تخفيض الرافعة: عن طريق تخفيض استخدام المديونية والالتزام بتسديد الفائدة والديون أو إعادتها.
- تغيير توزيع التدفقات النقدية عن طريق استخدام المشتقات المالية.

ولتحقيق هذه الأنشطة فقد استخدمت منشآت الأعمال محاسبة الحماية كجزء من إستراتيجيتها لإدارة المخاطرة، لهذا شكلت محاسبة الحماية جزءاً من مفهوم إدارة المخاطرة، وهي الوسيلة المحاسبية المستخدمة للتغلب أو التخفيف من حدة المخاطر التي تواجه منشأة الأعمال. وهذا ناتج من المدخل الطبيعي القائم على أساس تجنب المخاطر إلى أقصى حد ممكن، إذ تكون محاسبة الحماية قائمة على قصد ونية الإدارة حيث تكون الحماية عادةً موجودة في تفكير الإدارة، وهي بذلك لا تعكس أية علاقة خارجية، لذا فإنه يمكن أن نرى بعض المشتقات المالية قد يتم احتسابها وتقييمها على أشكال مختلفة وذلك بالاعتماد على قصد ونية الإدارة لاستخدامها لأغراض الحماية أو لأي غرض آخر. ولهذا فقد بذلت منشآت الأعمال جهوداً في مجال التغلب على المخاطر التي تواجهها، فضلاً عن محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، من خلال أنشطة المتاجرة والمضاربة التي تتم باستخدام المشتقات المالية، أي ان منشآت الأعمال - تحاول تحقيق أقصى عائد ممكن من جهة وتخفيض المخاطرة إلى أقصى حد ممكن من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة تحاول أن لا تظهر الديون والالتزامات في الميزانية متجنبة عدم المخالفة أو التعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً - لذا فإنها سوف تسعى إلى أن يكون موقفها قانونياً، فيما يقابل الالتزامات المترتبة عليها تجاه الدائنين أو الحكومة أو المستثمرين. وعليه، فإن منشآت الأعمال تبغي تحقيق جميع الأهداف الآتية:

- تحقيق أقصى عائد ممكن
- تخفيض الالتزامات والمخاطر إلى أدنى حد
- إخفاء الالتزامات

ونتيجة لهذه الأهداف والغايات التي تسعى منشآت الأعمال إلى تحقيقها فقد قامت بالمقابل الجهات المهتمة بمنشأة الأعمال ولاسيما الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في كثير من البلدان بتقييد حركة منشأة الأعمال، من خلال إصدار التعليمات أو المعايير التي تنظم أنشطة القياس والإفصاح، بالذات فيما يتعلق بالمشتقات المالية. ولكن يلاحظ ان الاستخدام المفرط لهذه المشتقات المالية وعدم المعرفة التامة بها من قبل الإدارات وعدم قدرة المحاسبة على التعامل مع ابتكار مالي حديث قد أدى إلى حدوث الأزمات المالية، إذ ان المشتقات المالية تتضمن في طياتها مخاطرة عالية جداً،

الامر الذي يتطلب من الجهة التي تدخل في مجال الابتكارات المالية او المشتقات المالية، ان تكون على دراية كاملة بها من حيث فوائدها ومخاطرها اذ أن المخاطر المرتبطة بالابتكارات المالية لا تكون واضحة على نحو ملائم في التطبيق الحالي، ولاسيما أن المشتقات المالية بإمكانها أن تحول الموقف والأداة وصورة المخاطرة للمنشأة بسرعة وبالطريقة التي لا تكون ظاهرة ضمن إطار المحاسبة المالية.

ثالثاً. الخلاصة

- المحاسبة كان لها دور بسيط في المشاركة بالازمات المالية ويتجسد هذا الدور بان المحاسب ليس لها نظرية محاسبية طويلة الاجل والتي من اهم صفات هذه النظرية هو التنبؤ المستقبلي والذي فشلت معه النظرية المحاسبية والامر الذي انعكس على المحاسبة بصورة عامة.
- الاتهامات التي وجهت الى المحاسبة كونها الاساس في نشوء الازمات المالية هو اتهام لا يخلو من التحيز، اذ كون المحاسبة تتعامل بالاحداث المالية فمن الطبيعي ان توجه اليه التهم لكن السبب الحقيقي للازمات المالية هي الابتكارات المالية الحديثة والتي من الصعب فهمها اولا والتعامل معها محاسبيا ثانيا.
- ساهمت المحاسبة بشكل جزئي في الازمات المالية من خلال عدم قدرتها على التعاطي مع الابتكارات المالية، ولكن هذا لا يعني القاء اللوم بالكامل على عاتق المحاسبة كونها السبب الرئيس في نشوء الازمات المالية.
- اتهام المحاسبة بانها احد العوامل الرئيسية لنشوء الازمات المالية، اتهام غير صحيح ويفتقر الى الموضوعية، كون المحاسبة تعمل وفق معطيات خاصة بها، ولم تكن المسبب الرئيس في هذه الازمات

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. العكر، معتز ابراهيم خليل، (2010)، اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
2. المشهداني، عمر اقبال والشمام، ماهر علي حسين (2018)، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 117.
3. جودي، امينة وبن غزال، ابتسام (2017)، مدى مساهمة اخلاقيات مهنة المحاسبة في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، الجزء 2، العدد 10
4. دهيم، أيمن عمران (2008) " خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وجهة نظر محاسبية" الراي الأردنية.
5. دوابة، اشرف محمد، (2009)، الازمة المالية العالمية – رؤية اسلامية، مطبوعات دار السلام، الامارات
6. شعيب، شنوف وزاوي، اسماء (2009)، دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية، مؤتمر تحت عنوان "الازمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.
7. عثمان، عثمان حسين عثمان، (2012)، مدى مسؤولية مدقق الحسابات في ظل الازمة المالية العالمية (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العامة في الاردن)، مجلة الفكر المحاسبي، السنة 16، العدد الثاني.

8. عز الدين، الرازم (1995) "التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المنشآت" عمان، دار الخواجا.
9. عليوة، نور الهدى (2015)، دور مدونة اخلاقيات المهنة في الارتقاء بالعمل المحاسبي بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر.
10. محمد الحملاوي (1993) "إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية" القاهرة: مؤسسة الأهرام.
11. مطر، محمد، (2008) "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن" ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان- الأردن.
12. نزال، محمد حسن (2014)، دور المعايير المحاسبية واخلاقيات المهنة كضوابط للممارسات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

المصادر الاجنبية

1. Benston, G (2008)"The Shortcomings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157" Journal of Accounting and Public Policy, Vol.27, Iss.2, March- April.
2. Bieber, R. M"Clutch Management in a Crisis: Risk Management", (1988), Vol 36, N 4, April.
3. Cummins, J. David, Phillips Richard D. & Smith Stephen D., (1996), Corporate Hedging in the Insurance Industry: The Use of Financial Derivatives by U.S. Insurers, Working Paper, www.frbatlanta.org
4. Jin Tao & Fing, Victor, (2000), An Empirical Study of Derivatives Usage in the Australian Gold Mining Industry, afbc.banking.unsw.edu.au/afbc12/papers/fang.pdf.
5. Rotheli, T. (2010) Causes of the financial crisis: Risk misperception, policy mistakes, and banks' bounded rationality, Journal of Socio-Economics, Volume 3, Issue 2, Pages 287-305.
6. South Florida Business Journal (2008)"SEC: Fair value Accounting didn't Cause Financial Crisis" www.SouthFloridaBusiness.com

الانترنت

www.iasb.org